

جامعة المسيلة

الميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الفرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي بعنوان

واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر في

ظل النظام 20-02

تحت إشراف الأستاذ:

د. عسلي نور الدين

من إعداد الطلبة:

- بزيو حمزة
- شريف السعيد

السنة الجامعية: 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تشكرات

الحمد لله الذي يسر لنا إتمام هذه الدراسة، فلك الحمد ربنا كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك .

واقترءاء بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم في قوله: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " وتقديرا لأصحاب الفضل علينا نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ القدير الدكتور " نور الدين عسلي " الذي لم يتردد في قبوله الإشراف على هذه الرسالة وكذا المتابعة المستمرة من خلال تقديمه جملة من النصائح والتوجيهات القيمة، فلم يدخر وقتا ولا جهدا فالله نسأل أن يجعل ذلك في ميزان حسناته. والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة فلهم كل التقدير والعرفان والاحترام كما لا ننسى كل الطاقم الإداري والبيداغوجي لقسم العلوم الاقتصادية وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور سراي الصالح رئيس القسم، والذي كان له الفضل بعد الله عز وجل في تمكيننا كطلبة من مواصلة الدراسة في طور الماستر. و الشكر موصول لكل من ساعدنا في انجاز هذا العمل المتواضع.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع: إلى من أوصى الله جل جلاله ببرهما ، فقال فيهما : "وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا * وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا." أمي و أبي حفظهما الله وأطال في عمرهما .

إلى كل العائلة الكبيرة أخي و أخواتي . إلى ابناي جعلهم الله خير خلف لخير سلف . إلى سندي في هذه الحياة زوجتي حفظها الله ورعاها.

إلى كل زملائي في الدراسة والعمل، و الإهداء الخاص إلى إخواننا في فلسطين الذين ضحوا بالنفس والنفيس في معركة طوفان الأقصى المنصورين بإذن الله عز و جل.

حمزة

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع: إلى من أوصى الله جل جلاله ببرهما ، فقال فيهما : "وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا * وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا." أمي و أبي حفظهما الله وأطال في عمرهما .

إلى كل العائلة الكبيرة إخوتي و أخواتي . إلى ابنتي جعلها الله خير خلف لخير سلف . إلى سندي في هذه الحياة زوجتي حفظها الله ورعاها.

إلى كل زملائي في الدراسة والعمل، و الإهداء الخاص إلى إخواننا في فلسطين الذين ضحوا بالنفس والنفيس في معركة طوفان الأقصى المنصورين بإذن الله عز و جل.

المقدمة



مقدمة

تتجه الجزائر منذ أربع سنوات إلى اعتماد الصيرفة الإسلامية ضمن جملة إصلاحاتها الاقتصادية والمالية، والحد من تعاملات السوق غير الرسمية وتعزيز الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بما يلائم قناعات المجتمع الجزائري، ناهيك عن الاستفادة مما تقدمه الصيرفة الإسلامية من خدمات و منتجات متنوعة لتمويل مختلف قطاعات الاقتصاد.

و لقد عرف سوق منتجات الصيرفة الإسلامية خلال هذه الفترة نموا كبيرا من خلال الطلب المتزايد على المنتجات و الخدمات المتنوعة التي تعرضها 12 مؤسسة مصرفية عامة و خاصة لا سيما منذ أن أصدر بنك الجزائر الإطار المسير لهذه الصيرفة سنة 2020 و المتمثل في النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها، و التعلية 20-03 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية المحددة للإجراءات و الخصائص التقنية لتنفيذها.

و صدور القانون النقدي والبنكي الجديد في شهر جوان من سنة 2023 جاء ليعزز أكثر الإطار القانوني لهذا القطاع عبر تكريس إنشاء البنوك المخصصة حصريا للمنتجات الإسلامية، هذا القانون الذي يفتح الطريق أمام شركات وطنية و أجنبية من أجل إنشاء مؤسسات بنكية و مالية اسلامية جديدة في الجزائر.

و على الرغم من النتائج الأولية المشجعة إلا أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر لازالت تعاني الكثير من التحديات و المعوقات التي قد تعيق عملها كعدم توفر البيئة التشريعية والقانونية المناسبة و ارتفاع مستويات المخاطر الشرعية (الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية) مما قد يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه المؤسسات و الإضرار بسمعتها.

أولاً: إشكالية البحث

يتلقى البنك الإسلامي الودائع المصرفية دون الالتزام أو التعهد بإعطاء فوائد للمودعين، حيث أن الجزائر سمحت بإنشاء فروع للبنوك الإسلامية بالجزائر كبنك البركة وبنك السلام، وذلك تحت ترخيص من البنك المركزي ويأتي تشريع جديد وهو نظام 20-02 الصادر في 15 مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية في إطار شبك الصيرفة الإسلامية المستقل ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك، وتمارس العمليات المصرفية المتمثلة في المنتجات التالية: المرابحة المضاربة المشاركة الإجارة، السلم الاستصناع من خلال ما سبق، نهدف إلى الإلمام والإحاطة أكثر بمختلف الجوانب التي تمس الموضوع من خلال الإجابة على الإشكال التالي:

🚩 ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل النظام 20-02 ؟

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف عالج النظام 20-02 الصيرفة الإسلامية في الجزائر ؟
- ماهي مؤشرات و متطلبات الصيرفة الإسلامية في الجزائر ؟
- ماهي معوقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر ؟

ثانياً: فرضيات البحث

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة والتساؤلات سابقة الذكر قمنا بصياغة الفرضيات

التالية:

- عرفت الصيرفة الإسلامية في الجزائر تأخراً في ظهورها حتى العام 2020.
- جاء القانون 20-02 كمنظم ومؤطر لنظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- تتطلب الصيرفة الإسلامية في الجزائر كثيراً من الشروط الواجب توفرها.
- للصيرفة الإسلامية في الجزائر معوقات وجب الحد منها.

ثالثا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في إظهار تعريف و خصائص الصيرفة الإسلامية و الصيغ التي جاءت بها وإظهار تعريف و خصائص الصيرفة الإسلامية في الجزائر و كذا تحليل للنظام 02-20 المحدد لمنتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

رابعا: أهداف البحث

- اكتساب معارف جديدة تفيدنا وتفيد المطلع على بحثنا.
- إبراز مدى أهمية النظام 02-20 المحدد لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

خامسا: أسباب اختيار البحث

من الأسباب التي أدت إلى اختيارنا لهذا الموضوع هي:
أسباب ذاتية: تتمثل في الميول الشخصي للأبحاث الرامية لتطبيق تعاليم الدين الإسلامي الخفيف وبحكم مجال تخصصنا اقتصاد نقدي وبنكي.
أسباب موضوعية: وهي تزايد انتشار البنوك الإسلامية وقيامها في وسط ربوي وهو ما استوجب على الباحثين دراستها والتوصل للنتائج التي تقيمها في عملها وكذا التعرف بمثل هذا النوع من المواضيع.

سادسا: منهجية البحث

إن طبيعة البحث تستوجب علينا استخدام المنهج الوصفي المناسب لعرض المعلومات وذكر التفاصيل المتعلقة بجوانب البحث الأساسية.

سابعا: خطة البحث

قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: يتضمن مدخلا عاما للصيرفة الإسلامية، وينقسم إلى ثلاثة مباحث: عرضنا في المبحث الأول صورة واضحة وشاملة للصيرفة الإسلامية وذكر أهم خصائصها بالإضافة إلى أهم متطلبات تحقيقها. كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى الصيغ التي تستخدمها الصيرفة الإسلامية وفي المبحث الثالث إلى مجموعة من الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة التي نحن بصدد دراستها.

الفصل الثاني: يتضمن مدخل للصيرفة الإسلامية في الجزائر، به ثلاثة مباحث الأول تضمن كلا من بنك البركة وبنك السلام الجزائري بصفة عامة من نشأتها وتعريفها و في المبحث الثاني إلى الصيغ التي جاء بها النظام 02-20 و تقييمه أما المبحث الثالث فتكلمنا فيه عن مؤشرات، متطلبات و العوائق التي تقف أمام للصيرفة الإسلامية في الجزائر.

ثامنا: صعوبات البحث

واجهتنا بعض الصعوبات أثناء إنجازنا لهذا البحث والمتمثلة في:

- ✓ قلة المراجع والمعلومات خاصة حول بنك السلام.
- ✓ عدم توافر فروع البنوك الإسلامية المدروسة بالولاية.
- ✓ ضيق مدة الوقت الممنوحة للطالب خصوصا مع ارتباطاتنا المهنية.
- ✓ قلة الدراسات السابقة خاصة حول النظام 20-02.

الفصل الأول:

الإطار النظري للصيرفة الإسلامية



تمهيد

شهدت البنوك الإسلامية انتشارا واسعا في العالم الإسلامي و الغربي، و تعد أحد أهم مكونات الجهاز المصرفي التي تقدم خدمات مصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، و تعتبر البنوك الإسلامية حدثا متميزا و جديدا على العالم بصفة عامة، حيث مرت بعدة مراحل خلال نشأتها و تعمل البنوك الإسلامية من أجل تحقيق عدة أهداف.

من خلال هذا الفصل سنقوم بالتطرق إلى ماهية الصيرفة الإسلامية من خلال التحدث على تعريف، خصائص و متطلبات الصيرفة الإسلامية في المبحث الأول و صيغ التمويل في الصيرفة الإسلامية في المبحث الثاني كما لا يفوتنا إلا أن نعرض على مجموعة من الدراسات السابقة في المبحث الثالث.

المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية

النظام المصرفي الإسلامي هو آلية لتطبيق العمل المصرفي على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، أخذاً أو عطاءً وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة. وإذا كان النظام المصرفي التقليدي يعتمد على نظام القرض بفائدة و بالتالي فإن العلاقة التي تربط البنك بمودعيه وعملائه هي علاقة دائن و مدين، فإننا نجد بالمقابل أن النظام المصرفي الإسلامي يعتمد على نظام المشاركة في الربح و الخسارة و بالتالي فإن علاقة البنك بمودعيه هي علاقة شريك بشريكه.

المطلب الأول: تعريف الصيرفة الإسلامية

عرف الكفراوي¹ المصارف الإسلامية بأنها " مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية و غيرها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية بهدف المحافظة على القيم و الأخلاق الإسلامية و تحقيق أقصى عائد اقتصادي و اجتماعي لتحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية² ".
عرفت أيضا بأنها " البنوك و المؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها و نظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً و عطاءً³ ".
كما تم تعريفها "البنك الإسلامي يساهم في القيام بتطبيق نظام بنكي جديد يختلف عن غيره من النظم البنكية القائمة في أنه يلتزم بالضوابط التي وردت في الشريعة في مجال المال و المعاملات، و أنه يضع في اعتباره تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العلمي⁴ ".
عرفت أيضا بأنها " مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال و الخدمات المالية و المصرفية و جذب الموارد النقدية و توظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها و تحقيق أقصى عائد منها و بما يحقق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة⁵ ".
عرفت أيضا على أنها " مؤسسات مالية تقدم الخدمات المصرفية بكافة أنواعها، الأساس غير الربوي وفق أحكام الشريعة الإسلامية".

1 عوف محمود الكفراوي، أستاذ الاقتصاد الإسلامي، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

2 رانية زيدان شحادة العلونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ط 1، عماد الدين للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، 2016، ص 73.

3 فليح حسن خلف، النقود و البنوك، ط 1، عالم الكتاب الحديث، إربد-الأردن، 2006، ص 384.

4 شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، ط 1، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص 11.

5 إيباد عبد الفتوح النصور ، البنوك الإسلامية أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية ، ط 1، دار للنشر المسيرة و

التوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص 110.

كما عرفت الصيرفة الإسلامية بأنها " خدمات مالية تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية بناء على قواعد و متطلبات الشريعة".

كما عرفت الصيرفة الإسلامية بأنها " خدمات مالية تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية بناء على قواعد و متطلبات الشريعة، و هي مصممة لتلبية حاجيات عملاء المسلمين في الأعمال و التجارة ".
مما سبق يمكن القول أن " المصارف الإسلامية هي مصارف تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في قيامها بوظائفها و أن الالتزام العقائدي يجعلها تختلف عن سائر المصارف في قواعد العمل و أهدافه و آلياته ".

المطلب الثاني : خصائص و أهداف الصيرفة الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بعدة خصائص و تعمل على تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها في:

أولاً: خصائص الصيرفة الإسلامية

يمكن تلخيص أهم خصائص الصيرفة الإسلامية فيما يلي¹ :

- الابتعاد عن التعامل بالفائدة : يعتبر التعامل بالفائدة أخذا و عطاء الميزة الأساسية التي يقوم عليها عمل المصارف التقليدية، حيث أنها تعطي أصحاب الودائع فوائد مقابل إيداعهم و تأخذ عوائد على الأموال التي تفرزها للمستثمرين محققة بذلك أرباحا في حين أن المصارف الإسلامية تسهر على الاتعاد عن التعامل بالفائدة ذلك لأنها تعتبر من قبيل الربا الذي أجمع العلماء على تحريمه ونظرا لما له من آثار اقتصادية و اجتماعية وخيمة.
- يقوم على أساس استثماري : فهو يقوم على الاستثمار بديلا عن الفائدة الربوية التي يقوم عليها البنك التقليدي، مختارا لذلك أفضل مجالات الاستثمار و أرشدها، و هذا يعني أن خاصيتها الأولى هي عدم استخدام الفائدة في كل أعمالها و لا يكفيها ذلك إنما عليها بالالتزام بقاعدة الحلال و الحرام.
- استخدام أموال المصرف و الودائع الاستثمارية في تمويل مشاريع استثمارية وفق صيغ استثمار مشروعة، و تكون بديلا عن التمويل الربوي و يجب التأكيد هنا على ضرورة أن تكون جميع مراحل العملية الانتاجية مقبولة شرعا و واقعة في دائرة الحلال.
- تجميع المدخرات و توجيهها لتمويل مشاريع ذات جدوى اقتصادية و اجتماعية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

1 بوحسون عبد الرحمان، واقع الصيرفة الإسلامية في ظل التمويل التقليدي للبنوك الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر نموذجا، مجلة حوليات، جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 04، جامعة أحمد زبانه، الجزائر، 2021، ص 62.

- إعطاء كل الجهود للمشروعات النافعة (الاستثمار و المشاركة في أعمال يحلها الاسلام من أجل تنمية الزراعة و التجارة و الصناعة من أجل الصالح العام).
- تيسير و تنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية.
- إحياء نظام الزكاة من خلال إقامة صندوق خاص لجمع الزكاة تتولى هي إدارته وإيصال هذه الأموال إلى مصارفها الشرعية.
- المساهمة في استقرار و ثبات القيمة الشرائية للنقود و المساهمة في الحد من ظاهرة التضخم و خاصة في ظل نظام مصرفي إسلامي يعمل في نظام اقتصادي إسلامي متكامل.
- البنوك الإسلامية تؤدي جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية من تمويل و تسيير المبادلات و جذب للودائع و تحويل الأموال و صرف و تحصيل كل العمليات البنكية، التي لم يعد المجتمع قادرا على الاستغناء عنها.

ثانيا : أهداف الصيرفة الإسلامية

لدى الصيرفة الإسلامية أهداف تعمل على تحقيقها تتمثل في : الأهداف الاستثمارية، التنموية و الاجتماعية

الأهداف الاستثمارية: تعمل المصارف الإسلامية على نشر وتوعية التنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد سلوك الإنفاق للقاعدة العريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ورؤوس الاموال العاطلة، وتوظيفها في قاعده اقتصادية سليمة ومستقرة ومتوافقة مع الصيغة الإسلامية وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع التغيرات التي تطرأ في السوق المصرفية العالمية وتتحدد معالم الأهداف الاستثمارية للمصارف الإسلامية في¹ :

- تحقيق مستوى توظيفي مرتفع لعوامل الانتاج المتوفرة في المجتمع والقضاء على البطالة.
- ترويج المشروعات سواء لحساب الغير أو لحساب المصرف الإسلامي أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة والقدرة الفنية.
- توفير خدمات الاستشارات الاقتصادية والفنية المالية والإدارية المختلفة.
- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة.
- تحقيق العدالة في التوزيع الناتج التشغيلي للاستثمار بما يسهم في عدالة توزيع الدخل بين أصحاب عوامل الانتاج المشاركة في العملية الانتاجية.

الأهداف التنموية : يتعين على المصرفية الإسلامية ان تساهم مساهمة حقيقية في عملية التنمية الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية التي تنشأ فيها ويؤكد الكتاب المسلمون على أن أهداف التنمية

1 حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية و أدائها المالي و آثارها في سوق الأوراق المالية، ط 1، دار البازوري للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص 29-30.

الإسلامية تتمثل في سعيها لتحقيق رفاهية اقتصادية واسعة الانتشار وعمالة كاملة ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي ذلك أن الهدف التنموي للمصرفية الإسلامية يتطلب منها أن تكون أكثر من مجرد وسيط مالي.

رغم أهمية الوسطاء الماليين كالبنوك التجارية مثلا في عملية التنمية الاقتصادية لأنهم يجمعون الأموال من المدخرين ويوجهونها للمستثمرين إلا أن المصرف الإسلامي لا يتوقف دوره في التنمية الاقتصادية على الدور غير المباشر من خلال الوساطة المالية فقط وإنما يجب أن يتعداه إلى التصدي المباشر لقضايا التنمية أي أن المصرف الإسلامي هو مصرف استثمار تنموي وليس بنكا تجاريا لأنه لا يستهدف من استثماراته المباشرة تحقيق أرباح فقط وإنما تحقيقه تنمية المجتمع¹.

الأهداف الاجتماعية: تسعى المصارف الإسلامية إلى الموازنة بين تحقيق الأرباح الاقتصادية من جهة وتحقيق الأرباح الاجتماعية من جهة أخرى فضلا عن التوزيع العادي للدخل والثروة في المجتمع الإسلامي. إن المصرف الإسلامي وعن طريق صناديق الزكاة التي لديه يقوم برعاية أبناء المسلمين والعجزة وتوفير البيئة الملائمة لرعايتهم وإقامة المرافق الإسلامية العامة وتوفير سبل التعليم والتدريب للمسلمين وتقديم المنح الدراسية ويعمل المصرف الإسلامي على إحياء فريضة الزكاة وإنعاش روح التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة الإسلامية مستخدما في هذا المجال وسائل عدة أهمها²:

- العمل على إنشاء دور العلم التي تقدم خدماتها مجانا للمسلمين.
- إنشاء المستشفيات والمعاهد العلمية والصحية.
- العمل على تنمية ثقة الأفراد والمجتمع بالنظام الاقتصادي الإسلامي بوصفه الطريقة الأمثل إلى رفاهية الأمة وصلاحها.
- زيادة التكاليف والتكافل بين أفراد الأمة عن طريق الزكاة.

المطلب الثالث : متطلبات الصيرفة الإسلامية

إن تأسيس نوافذ إسلامية أو فتح وحدات أو أقسام متخصصة داخل البنوك التقليدية هي خطوة مأمولة للبنوك التقليدية للانفتاح على الصيرفة الإسلامية وبالتالي فإن كل ما يطبق على المصارف الإسلامية فإنه كذلك يصلح للتطبيق على الفروع والنوافذ الإسلامية المنبثقة عن البنوك التقليدية مع توفير المتطلبات القانونية والإدارية والتنظيمية والتزامها بالضوابط الشرعية.

1 نوري عبد الرسول الخاقاني، المصارف الإسلامية الأسس النظرية و إشكالية التطبيق، الطبعة العربية، دار البازوري

للتشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص 178.

2 حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص32.

أولاً: المتطلبات القانونية و المحاسبية :

يعد الأخذ بالمتطلبات القانونية والمحاسبية وتحقيق الاستقلال المالي للصيرفة الإسلامية وكذلك الفصل المحاسبي بما يتماشى والشريعة الإسلامية من المقتضيات الأساسية في تأسيس نوافذ و فروع ومصارف اسلامية والتي يتعين على الحكومات أن تسعى إلى تحقيقها للتحويل الجزئي نحو العمل المصرفي الإسلامي عن طريق دراسة القوانين المنظمة للمصارف الإسلامية في الدول العربية والإسلامية وذلك من اجل الاستفادة من تجارب هذه البلدان في التحويل نحو المصرفية الإسلامية خاصة تجربة السودان التي تحولت إلى العمل المصرفي الإسلامي والتجربة الماليزية¹.

1- تنظيم القوانين المصرفية:

يجب أن تكون أعمال البنوك الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محده صادر عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة بحيث يتناول قانون خاص كلما يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكامها، إنشائها والرقابة عليها إذ أن عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير محاسبة والمراجعة².

2- تحديث النظم المحاسبية

يقتضي تفعيل الصيرفة الإسلامية ضرورة تعديل النظام المحاسبي في مبادئه وأحكامه ليتماشى و الشريعة الإسلامية حيث تقوم محاسبة المصارف الإسلامية على أساس الفكر المحاسب الإسلامي من حيث الخصائص والمبادئ والأهداف وتختلف من حيث الأساليب تبعاً لطبيعة نشاط المصرف. اتفقت العديد من الدراسات التي تقدم بها باحثون في النظام المحاسبي الإسلامي امثال محمد جاسم الشرع على أن المحاسبة في المصارف الإسلامية في اطاره العام لا يخرج عما هو مطبق حالياً في البنوك التقليدية من حيث الإثبات والتسجيل واستخراج نتيجة النشاط باختلاف طبيعة نشاط المصارف الإسلامية من التقليدية والذي يتوجب تصميم نظام محاسبي يوضح الكيفية التي يتم بها احتساب المصروفات وتوزيع الأرباح³.

ثانياً: المتطلبات التنظيمية :

يقصد بالمتطلبات التنظيمية تنظيم علاقة البنك بالمصارف والنوافذ الإسلامية وهذا يتطلب من البنك تعديل سياسته الرقابية و الاشرافية مع المصارف الإسلامية بأسلوب يختلف عن التقليدية وذلك

1 سليمان ناصر و عبد الحميد بوشرمة ، تجربة البنوك الإسلامية دراسة تقييمية عامة، ط 1، ألفا للوثائق، قسنطينة- الجزائر، 2022، ص 113.

2 سليمان ناصر و عبد الحميد بوشرمة، مرجع سابق، ص 113

3 يونس صوالحي، الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية المستوحاة من الشريعة الإسلامية، بحث مقدم لليوم البرلماني حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر (واقع و آفاق) يوم 14-04-2011، ص8.

باستخدام أدوات تأخذ بالطبيعة المميزة للعمل المصرفي الإسلامي وتمثل الجوانب الأساسية التي وتمثل الجوانب الأساسية في تنظيم العلاقة الرقابية في الإطارين التاليين¹:

الإطار التنظيمي

تقوم العلاقة التنظيمية بين البنك والنوافذ الإسلامية في بدايتها على مرحله التأسيس وهو ما يتوجب عليه القيام برقابة سابقة وذلك من خلال:

- مراجعة النظام الأساسي للمصارف والنوافذ الإسلامية وما يحكمها من ضوابط شرعية.
- التأكد من كفاية رأس مال النوافذ الإسلامية حسب طبيعتها الاستثمارية والمخاطر المحتملة.
- التأكد من الكفاءة التشغيلية للنوافذ.

الإطار الرقابي

في إطار النظام المزدوج يتعين على البنك موازنة الأدوات الرقابية وطبيعة عمل النوافذ الإسلامية وذلك بفرض رقابة كمية ونوعية .

ثالثاً: المتطلبات التشغيلية

يقصد بها التأهيل الشرعي للعاملين في الصيرفة الإسلامية حيث يساهم وعي العاملين بالمصارف الإسلامية ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية والتأثير الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الإسلامية في إزالة الكثير من الثغرات ومعالجة الخلل الذي يصيب كثيراً من البنوك الإسلامية لذلك يجب تأهيل الإطارات علمياً وعملياً للعمل بالمصارف الإسلامية من خلال²:

- التدريب الفني والشرعي للعاملين في الصيرفة الإسلامية.
- تأهيل متكامل للعاملين في الصيرفة الإسلامية.
- تأسيس معاهد ومراكز بحث متخصصة في الصيرفة الإسلامية.

1 سليمان ناصر و عبد الحميد بوشرمة، مرجع سابق ، ص 314

2 سليمان ناصر و عبد الحميد بوشرمة، نفس المرجع، ص 315-317.

المبحث الثاني: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية

يعتمد نظام تمويل المصارف الإسلامية على نظام مستقر ومرن يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون والحرية بحيث تحكمه قيم وقواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل وبالتالي لا يربح طرف على حساب الآخر يمثل التمويل الإسلامي مجموعة التقنيات التمويلية البديلة للنظام المعمول به في البنوك التقليدية المبني أساساً على سعر الفائدة، كما يعتمد نظام تمويل المصارف الإسلامية على مجموعة من الصيغ تتمثل هذه الصيغ في:

المطلب الأول: صيغ المضاربة، المشاركة و المرابحة

1- صيغة المضاربة

تعريفها :

من صيغ التمويل التي تمارسها المصارف الإسلامية هي المضاربة وتوصف المضاربة بأنها عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين طرفين هما رب المال والمضارب أو العامل أي الطرف المختص باستثمار المال يقوم فيه رب المال بالمساهمة برأس مال في مؤسسة أو نشاط يديره رب العمل بصفته مضاربة (أو مقدم العمل) ويتم توزيع الأرباح التي يتم تحقيقها وقت شروط عقد المضاربة، ويتحمل رب المال الخسارة وحده ما لم تكن تلك الخسائر بسبب سوء سلوك المضارب أو إهماله أو إخلاله بالشروط المتعاقد عليها¹.

شروط التمويل بالمضاربة

- أن يكون رأس المال معلوم المقدار والجنس والصفة عند التعاقد.
- تسليم رأس المال إلى المضارب.
- أن يكون الربح مشتركاً بين صاحب المال والمضارب.
- أن يقدم صاحب المال ما اتفق عليه من رأس مال المضاربة لتمكينه من العمل².

2- صيغة المشاركة

تعريفها :

وهي شراكة بين المصرف والعميل يتم بموجبها تقاسم الأرباح على أسس متفق عليها سلفاً لكن الخسائر أو تقسم بناء على نسب المشاركة في الملكية ويمكن لهذه الشراكة أن يديرها المصرف أو العميل أو كلاهما أو طرف ثالث .

1 برودي نعيمة و يوسفى كريمة، مصادر و استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم

المالية و المحاسبية ، المجلد 05، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020، ص 115.

2 عبد الحمد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط 1، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب،

البنك الإسلامي للتنمية، جدة-السعودية، 2004، ص 160-161-162.

ويتقاسم كل من المصرف والعميل بنسبة متساوية أو متباينة من أجل إنشاء مشروع جديد أو تبني مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما مالكا لرأس المال ومستحقا لنصيب من الأرباح وتقسّم الخسارة أيضا على قدر حصة كل منهما في رأس المال¹.

شروط عقد المشاركة: بالإضافة إلى أهلية المتعاقدين يجب:

- أن يكون رأس المال المشارك من النقود أو القروض عند أغلب الفقهاء والمعاصرين ويجب أن يكون معلوما وموجودا بالاتفاق.
- أن يكون توزيع الربح حسب حصص رأس المال ويرى الفقهاء المعاصرين حسب الاتفاق لأن العمل له حصة في الربح.
- يرى أحد الفقهاء المعاصرين جواز اشتراك أحد الشركاء بشيء محتوي على صيغة مالية كبراءة الاختراع أو علامة تجارية أو اسم تجاري.
- أن يكون نصيب كل شريك من الربح جزءا شائعا لا مبلغ مفقودا.
- أن تكون الخسارة حسب حصص رأس المال حسب اتفاق كل الفقهاء².

3- صيغة المرابحة

تعريفها

لغة: من الربح وهو النماء والزيادة يقال: رابحته على السلعة مرابحة، أي أعطيته ربحا. **اصطلاحا:** فهو بيع بالثمن الذي اشترى به مع زيادة شيء معلوم من الربح³.

شروط بيع المرابحة

- أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري الثاني في مجلس العقد حتى يقبل البيع أو يتركه فإذا افترقا وهو لا يعلم العقد بطل العقد لتقرر الفساد بجهالة الثمن.
- أن يكون الربح معلوما لأنه بعض الثمن والعلم بالثمن شرط صحة البيوع.
- أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال لأن المرابحة بيع بمثل الثمن الأول وزيادة فيقتضي ذلك أن يكون الثمن الأول مما له مثل.

1 مدحت كاظم القرشي و ميسون عبد الغاني عبد الكريم، المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة العالمية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد32، كلية المنصورة الجامعة، 2012، ص 48.

2 خباية عبد الله و براهيم السعيد، آليات التمويل الإسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي و بديل البنوك الإسلامية جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة ، 06-07 أفريل 2009، ص 13

3 محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات المصارف الإسلامية ، ط1، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، 2001، ص 74.

- أن يكون العقد الأول صحيحا فإذا كان فاسدا لم يجز بيع المرابحة لأن البيع الفاسد يفيد الملك إن أفاد بقيمه المبيع أو بمثله¹.

المطلب الثاني: صيغ السلم، الإجارة و الاستصناع

1- صيغة السلم

تعريفها

لغة السلم معناه الاعطاء والتترك والتسليف.

اصطلاحا فهو بيع موصوف في الذمة ببديل يعطى عاجلا وهو بيع مال بمال يقبض فيه الثمن عاجلا وتسلم فيه البضاعة آجلا فهو ثمن عاجل بثمن آجل².

شروط بيع السلم

لكي ينعقد بيع السلام صحيحا يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- أن تكون السلعة من الاموال التي يمكن تعيينها بالوصف كالقمح أو التمر.
- أن تكون السلعة من النوع الذي يكون موجودا في العادة في الوقت الذي يتم تحديده للتسليم.
- أن يتم وصف المبيع بدقة في العقد من حيث النوع والصفة والمقدار ووقت ومكان التسليم.
- دفع الثمن في مجلس العقد.
- لا يشترك المبيع مع الثمن في علة نبوية فلا يجوز استلام التمر بالتمر مثلا.
- ويجوز السلم في كل شيء إذا توافرت جميع شروطه³.

2- صيغة الإجارة

تعريفها

لغة مشتقة من الأجر وهو العوض.

اصطلاحا هي بيع منفعة معلومة بعوض معلوم.

1 جاسم بن سالم الشامسي، ضوابط المصارف الإسلامية و المعاملات فيها وفقا للقانون الاتحادي رقم 6 لسنة 1985 في شأن المصارف و المؤسسات المالية و الشركات الاستثمارية، ملتقى البحث العلمي، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، ص 27.

2 جمال العسالي و طه عبد الرحمان السويسي، البنوك الإسلامية: قراءة في المبادئ و الأسس و أساليب التمويل، مجلة الدفاتر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 06، جامعة زيان عاشور، 2013، ص 264.

3 محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيقات العملية، ط 2، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص 246.

شروط الإجارة

- توفر الشروط التي يجب أن تتوفر في العقد بشكل عام مثل الشروط التي يجب توفرها في الإيجاب والقبول وفي العاقدين وغيرها.
- أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة.
- أن تكون المنفعة معلومة علما نافيا للجهالة.
- أن يكون الثمن معلوما جنسا ونوعا وصفة.
- أن لا يتعلق بالمنفعة حق للغير.
- أن تكون مدة تأجير معلومة وتتناسب مع عمر الأصل¹.

3- الإستصناع

تعريفها

لغة طلب الصنعة.

اصطلاحا هو عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل على وجه مخصوص بثمن معلوم².

شروط الإستصناع

- أن تكون السلعة تنضبط بالوصف حتى لا يحصل خلاف بين الصانع والمستصنع عند تسليم السلعة.
- أن تكون السلعة مما تدخله الصناعة و إلا فهو إما بيع عادي أو سلم.
- أن تكون المواد التي تصنع منها السلعة من عند البائع (المصنع) وليس من عند المستصنع، أما إذا كانت المواد من عند المشتري فهذا ليس ببيعاً، وإنما إجارة أشخاص³.

المطلب الثالث: صيغ المزارعة و المساقاة

1- المزارعة

تعريفها

لغة هي المفاعلة في الزرع أو طرح الزراعة أو إلقاء بذرة على الأرض.

اصطلاحا تعني المعاملة على الارض ببعض ما يخرج منها ويكون البذر من مالكاها وهي تعني الشركة في الزرع وهو عقد مشاركته إسلامي بين صاحب الارض والمزارع يتعهد بمقتضاه الزارع على العمل في الأرض ويحدد نصيب كل منهما من الناتج بنسبة شائعة.

1 محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 256-257

2 أحمد ابن محمد الإدريسي، العقود و الصيغ البديلة في البنوك الإسلامية، ط 2، مركز فاطمة الفهرية للأبحاث و الدراسات، فاس-المغرب، 2021، ص 77.

3 نايف ابن نهار، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، ط 1، مؤسسة وعي للدراسات و الأبحاث، قطر، 2020، ص 141.

شروط المزارعة

- أهليه المتعاقدين للتعاقد (البلوغ العقل).
- تحديد مدة المزارعة بأن تكون كافية لإتمام الزرع فيها ولا تكون ممتدة إلى زمن بعيد.
- تحديد النوع المراد زرعه.
- صلاحية الأرض للزراعة، وتحديد مساحتها، على أن تكون غير مزروعة أصلاً.
- تقديم مالك الأرض للبذور إلى جانب تقديمه للأرض حتى يكون رأس المال كله منه.
- اتفاق مالك الأرض على تسميدها عند الحاجة وإلا كانت استئجاراً للأرض وليست مزارعة ويشترط أيضاً لصحة عقد المزارعة أن يكون مصاحباً لعقد المساقاة وتابعا له في العقد.
- إن عقد المزارعة جائز وغير لازم أي يحق للطرفين فسخه حتى بعد إلقاء البذور، و إذا فسخه صاحب الأرض بعد إلقاء البذر يلزم أن يدفع أجرة المثل للعامل ويكون الزرع له و أن البذور منه¹.

2- المساقاة

تعريفها

هي عقد يقوم على إصلاح و رعاية وسقاية وقطف ثمار الشجرة بجزء مما يخرج من ثمارها وهي عقد شراكة بين مالك الشجرة أو الزرع والعامل عليه وعلى هذا الأخير أن يقوم بخدمة الشجر أو الزرع مدة معلومة نظيره جزء شائع من الغلة.

شروط المساقاة

- الإيجاب من صاحب الأشجار والقبول من العامل بكل ما دل عليها من قول وفعل.
- أن تجري المساقاة قبل نضج الثمر.
- أن تكون حصة كل منهما حصة مشاعة منه.
- أن تكون الأصول معلومة عند الطرفين وكذا الاعمال.
- أن ينتفع بثمنها مع بقاء أصولها.
- أنها عقد لازم لا يبطل ولا يفسخ إلا بالتراضي.
- أن تكون المدة محددة وفي ذلك اختلاف الفقهاء وفي ذلك اختلاف الفقهاء فيجوز أن تكون لسنوات عدة أما القلة فتقدر بمدة تسع لحصول الثمر¹.

1 حكيم حمودة فليح ساعدي و ثورة صادق حمادي المبرجي و محمد حسن عبد الكريم الحلي، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية و حالات تطبيقية، ط 1، دار بغدادية للكتب للطباعة للنشر و التوزيع، بغداد-العراق، 2019، ص 189-190.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع الصيرفة الإسلامية تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولاً: دراسة فاطمة الزهراء فنازي

بعنوان " واقع الصناعة المالية الإسلامية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية دراسة تحليلية لمجموعة تجاذب دولية " - أطروحة دكتوراه - تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي السنة الدراسية 2022/2021.

هدفت الدراسة لمحاولة تقييم وتحليل مختلف التطورات التي مرت بها الصناعة المالية الإسلامية من حيث مؤسساتها ومنتجاتها وأصولها وانتشارها الجغرافي وكيفية تفاعلها مع التطورات التنظيمية والتكنولوجية التي تطردها المستجدات العالمية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، وهذا من خلال عرض شامل لواقع الصناعة المالية الإسلامية على الصعيد العالمي، ومن ثم دراسة أربعة تجارب لدول مختلفة هي: بريطانيا، ماليزيا، السودان والجزائر متبينة تتطور في هذا المجال قصد معرفة أسباب وعوامل هذا التباين من جهة وتبسيط الضوء على سيرورة تبني وتطوير الصناعة فيها من جهة أخرى.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تشير إلى أن الصناعة المالية الإسلامية أصبحت مهمة بشكل منهجي في العديد من الدول وأكبر من أن يتجاهلها على غرار دول مجلس التعاون الخليجي، إيران و ماليزيا كما أنها استطاعت أن تصل إلى أسواق عالمية مهمة مثل بريطانيا و لوكسمبورج لكن في الوقت نفسه لا يمكن لهذه الصناعة في وضعها الحالي أن تكون بديلا للصناعة المالية التقليدية حيث ما زالت تحتاج إلى الكثير من البحث والتطور والتكامل والدعم القانوني والتنظيم الرسمي من طرف الحكومات والبنوك المركزية.

ثانياً: دراسة تيقان عبد اللطيف

بعنوان " تحول الصيرفة الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية " - أطروحة دكتوراه - تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر بسكرة السنة الدراسية 2017/2016.

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها إبراز جوانب الضعف في الصناعة المصرفية الإسلامية و التطرق إلى جملة التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية رغم التطور الكبير الذي شهدته الصيرفة الإسلامية.

1 صادق راشد حسين الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية أنشطتها و التطلعات المستقبلية، دار البازوري العلمية، عمان-الأردن، 2008، ص 318-319.

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن البنوك الإسلامية تواجه جملة من التحديات على المستوى الداخلي وتتمثل أساسا في تحديات الجوانب التشغيلية والتنظيمية وكذا تطوير المنتجات وجملة من التحديات المتعلقة بالمحيط الخارجي منها خضوع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لمعايير وضوابط لا تراعي اختلاف طبيعة وخصوصيات هذه المؤسسات.

ثالثا: دراسة ساسية جدي

بعنوان " دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان " - رسالة ماجستير- تخصص أسواق مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الدراسية 2014/2015.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية ودور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات جديدة وذلك من خلال الاستفادة من تجارب الأسواق التقليدية وبيان مدى قدرة الصناعة المالية الإسلامية على مواجهة الأزمات المالية مقارنة بنايلتها التقليدية إضافة إلى التعرف على أهم المخاطر المحيطة بالصناعة المالية الإسلامية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الصناعة المالية الإسلامية في الوقت الحالي أصبحت عنصرا قابل للتطور وراسخا يتنافس مع النظام الرأسمالي فالتقدم الذي أحرزته الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا فتح المجال أمام اندماجها في السوق المالية كما تعد كل من ماليزيا والسودان قائدتين في مجال الهندسة المالية الإسلامية من هذا إلى ان كلا منهما تعاني من معوقات حدثت من انتشار هذه الصناعة.

المطلب الثاني: المقالات العلمية

أولا: دراسة بن زكية سليمة و شرون عز الدين

بعنوان " واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية " مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10 العدد 2، سنة 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وذلك من خلال معرفة تطور ممارسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر وعرضت الإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينظم عملها مع الإشارة إلى أهم مؤشراتها وكذا تحديد التحديات التي تحد من تطوير نشاطها.

خلصت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تعرف نجاحا محدودا ومع فتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية بناء على النظام 20-02، يتوقع نمو نشاط الصيرفة الإسلامية في السنوات القليلة القادمة، لكن هذا يتطلب إصدار وتعديل بعض القوانين التي تنظم وتحكم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

ثانيا: دراسة حمزة شودار

بعنوان " الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية دراسة تحليلية استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية في العالم " مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15 جامعة سطيف1، 2015.

هدفت هذه الدراسة لبيان واقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في دول مختلفة وإبراز مدى انتشارها على المستوى الدولي واستعراض أهم القوانين التي صدرت لتنظيم المعاملات المالية الإسلامية وتوضيح مكانة الجزائر العوائق القانونية التي تعرقل تطورها.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الصناعة المالية الإسلامية تمكنت من تحقيق طفرات نمو جيدة خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008 مدفوعة بزيادة الأصول المالية الإسلامية في دول الخليج وجنوب شرق آسيا وتمكنت من اختراق أسواق الدول غير الإسلامية ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن الجزائر استثناء في المنطقة العربية بصفتها واحدة من ثلاث دول لا تعرف قانونا لأي مؤسسة أو منتج مادي إسلامي لحد الساعة، وفي ضوء المجريات الحالية قد تكون الجزائر الاستثناء العربي الوحيد خلال الفترة القصيرة القادمة

ثالثا: دراسة عيسى بدروني

بعنوان " الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر الواقع والتحديات والآفاق " مجله الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد5، العدد 5، 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر واستخلاص أهم التحديات التي تواجهها و آفاقها المستقبلية وذلك باعتماد الجزائر بصفة رسمية لهذه الصناعة مع مطلع 2020.

خلصت الدراسة إلى أن الصناعة المالية الإسلامية لا تزال وليده العهد، ولكنها شهدت تطورا ملحوظا كما أنها تواجه العديد من التحديات أهمها البعد الاستراتيجي، البعد الشرعي وبعد الرقمنة. في المقابل تحظى الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بأفاق واعدة في الاقتصاد الجزائري حيث يعول عليها كآلية للقضاء على السوق الموازية للعملة ودفع عجلة النمو من خلال تمكين أكبر شريحة ممكنة من المتعاملين لدخول السوق المالي.

المطلب الثالث: علاقة الدراسات السابقة بالموضوع

بعد اطلاعنا على مجموعة من الدراسات السابقة و محاولة منا لمعرفة علاقتها بموضوعنا يمكن تلخيصها في:

- أصبحت الصناعة المالية الإسلامية مهمة في العديد من الدول.
- استطاعت الصناعة المالية الإسلامية أن تصل إلى أسواق عالمية مهمة مثل بريطانيا و لوكسمبورج.

- ما زالت الصناعة المالية الإسلامية تحتاج إلى الكثير من البحث والتطور والتكامل والدعم القانوني والتنظيم الرسمي من طرف الحكومات والبنوك المركزية.
- تواجه البنوك الإسلامية جملة من التحديات على المستوى الداخلي وتتمثل أساسا في تحديات الجوانب التشغيلية والتنظيمية.
- يتوقع نمو نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر بناء على النظام 20-02 في السنوات القليلة القادمة، لكن هذا يتطلب إصدار وتعديل بعض القوانين التي تنظم وتحكم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

خلاصة

مما سبق يمكن القول أن انفتاح النظام على العمل المصرفي الإسلامي سيمكن من الاستفادة مما تنتجه المصارف الإسلامية في مختلف المجالات، ففي مجال تعبئة المدخرات ستساهم المصارف الإسلامية في ترقية الادخار المحلي من خلال نشر و تنمية الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع و في مجال التمويل سيكون للمصارف الإسلامية دور هام في توفير التمويلات اللازمة لمختلف قطاعات الاقتصاد، كتوفير التمويل للقطاع الفلاحي و للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و باقي القطاعات، و ذلك من خلال الصيغ التمويلية المعتمدة لدى المصارف الإسلامية من مشاركة و مضاربة، سلم و مزارعة و غيرها من صيغ التمويل المصرفي الإسلامي.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للصيرفة الإسلامية في الجزائر



تمهيد

ظهرت المصارف الإسلامية نتيجة لتلبية احتياجات المجتمع الإسلامي الذي لا يتعامل مع أسعار الفائدة وتستمد أسسها ومبادئها من العقيدة الإسلامية وهذا ما جعلها تصنف من أهم المؤسسات التي ظهرت في الدول الإسلامية.

تبنّت الجزائر المصارف الإسلامية كونها دولة إسلامية فسمحت بإنشاء فروع لها بإقليم الجزائر كبنك البركة (1991) وبنك السلام - الجزائر - (2008) وذلك تحت ترخيص من البنك المركزي أو ما يسمى ببنك الجزائر كما تمارس هذه البنوك العمليات المصرفية المتمثلة في المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، السلم و الاستصناع وغيرها و لتشجيع الصيرفة الإسلامية في الجزائر تم فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية كخطوة إيجابية لتعزيز العمل المصرفي الإسلامي بعد أن كانت هذه الخدمات تقدم فقط من طرف بنكين هما بنك البركة وبنك السلام بغية تنويع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني وقد جاء القانون 20-02 كمنظم ومؤطر لنظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

من خلال هذا الفصل سنقوم بالتطرق إلى ماهية الصيرفة الاسلامية في الجزائر من خلال نشأة الصيرفة الاسلامية في الجزائر في المبحث الأول و قراءة تحليلية للنظام 20-02 المحدد لأحكام الصيرفة الاسلامية في الجزائر في المبحث الثاني كما لا يفوتنا إلا أن نعرج على مؤشرات، متطلبات و معيقات الصيرفة الاسلامية في الجزائر في المبحث الثالث.

المبحث الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

أصبحت المصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية مما أدى بالجزائر إلى فتح مصارف إسلامية بها ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم المصارف الإسلامية في الجزائر. سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة وتطور بنك البركة الجزائري و بنك السلام الجزائري.

المطلب الأول: بنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة الجزائري أول مصرف إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر ليتيح فرصة العمل المصرفي الإسلامي للمتعاملين الذين يسعون إلى التعامل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية.

1) تعريف بنك البركة الجزائري

عرف الشيخ صالح عبد الله كامل بنك البركة على أنه مصرف إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم، وإلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية¹

2) مراحل نشأة وتطور بنك البركة الجزائري

إن فكرة إنشاء بنك البركة الجزائري تعود إلى سنة 1984 من خلال الاتصال الذي تم بين الجزائر ممثلة ببنك التنمية الريفية وشركة دالة البركة القابضة الدولية، حيث تم تقديم قرض من طرف شركة دالة القابضة للحكومة الجزائرية بلغت قيمته 30 مليون دولار الخارجية، حيث كان هذا القرض بمثابة قرض لخلق جو من الثقة بين الجزائر والمجموعة².

تم إنشاء بنك البركة الجزائري سنة 1990 وهذا بعد صدور قانون 10-90 المتعلق بالنقد و القرض بتاريخ 14 أبريل 1990 الذي سمح بإنشاء فروع ومكاتب أجنبية وفروع خاصة فهو نتيجة الاجتماع الرابع عشر للمصرف الإسلامي للتنمية بالجزائر في 01 مارس 1990³.

في 20 ماي 1991 تأسس رسمياً وأصبح مؤسسة مؤهلة رسمياً للقيام بكل العمليات المصرفية والتمويلية والاستثمارية المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية ولقد بلغ رأس مال المصرف آنذاك 500 مليون

¹ مرزاق صبرينة و درويش سهام، دراسة تحليلية لأثر المعايير الاحترازية على رحية البنوك الخاصة في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2020/2019، ص 89.

² عيشوش عبدو، تسويق الخدمات البنكية في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص 58-59.

³ كردود أسماء، المنتجات البنكية الإسلامية و دورها في تحسين تنافسية البنوك - دراسة حالة بنك البركة - مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير جامعة محمد العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016/2015، ص 97.

دينار جزائري إلى 500,000 سهم قيمه كل سهم 1000 دينار جزائري موزعة بالتساوي بين كل مجموعة البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وقد تم رفع رأس المال الاجتماعي في سنة 2006 إلى 2.5 مليار دينار جزائري وقد تم رفعه للمرة الثانية سنة 2009 إلى 10 ملايين دينار جزائري.

تمثلت المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري في¹:

- 1991 تأسيس بنك البركة الجزائري.
- 1994 الاستقرار والتوازن المالي للمصرف.
- 2000 المرتبة الأولى بين المصارف ذات الرأسمال الخاص.
- 2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.
- 2006 زيادة رأس مال المصرف إلى 2.5 مليار دينار جزائري.
- 2009 زيادة ثانية لرأس مال المصرف إلى 10 مليار دينار جزائري.
- 2012 تفعيل منظومة مصرفية شاملة ومركزية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- 2016 الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.
- 2017 زيادة ثلاثة لرأس مال المصرف إلى 15 مليار دينار جزائري.
- 2018 أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي.
- 2018 من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية.
- 2018 من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.

المطلب الثاني: بنك السلام الجزائري

يعتبر بنك السلام الجزائري ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق الجزائرية.

1) تعريف بنك السلام الجزائري

بنك السلام الجزائري هو بنك شامل يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية، ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، وهو ثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر وذلك في سبتمبر 2008.²

¹ الموقع الإلكتروني:

<https://www.albaraka-bank.dz/storage/2021/06/SAAFI-2018-Etat-des-lieux-de-la-banque-islamique-en-Algerie-AL-BARAKA-BANK.pdf> تاريخ الاطلاع: 2024/05/15 الساعة 10:15

2 دير سعاد و اكن نجاه، واقع تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تخصص قانون شامل، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2020/2019، ص 59.

2) نشأة وتطور بنك السلام الجزائري

في إطار عملية تأسيس مجموعة من مصارف السلام في البلدان العربية والإسلامية بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية، اختيرت الجزائر لتحتضن أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب، وساعد هذا الانفتاح الاقتصادي على تعزيز التقارب الجزائري الإماراتي كون جل رأس مال بنك السلام الجزائري إماراتي¹.

بدأ بنك السلام الجزائري الخاص بممارسة نشاطه في الجزائر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يقتحم السوق الجزائرية، ويقدر رأس مال بنك السلام الجزائري الذي تم افتتاحه الاثنتين 20 أكتوبر 2008 في الجزائر ب 7.2 مليار دينار جزائري ليصبح أكبر المصارف الخاصة العاملة في منطقة شمال أفريقيا ويبلغ عدد المساهمين في بنك السلام 22 مساهما معظمهم من الامارات العربية المتحدة بينما ينتمي بقيه المساهمين إلى دول مجلس التعاون الخليجي واليمن ولبنان².

يقدم بنك السلام خدمات للشركات وأخرى للأفراد فالأولى تتضمن العمليات المصرفية (الحساب الجاري ودفتر شيكات مجاني، خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي) والتجارة الخارجية (بوالص التحصيل، العمليات المستندية، التعهدات وخطابات الضمان المصرفية) وطرق التمويل عن طريق كل من العقود التالية: (عقد المرابحة لأمر بالشراء، عقد الإيجار، عقد السلم، عقد المضاربة وعقد المشاركة ...) والثانية تتضمن العمليات المصرفية التالية: (الحساب الجاري، دفتر شيكات مجاني وخدمة تحويل الاموال عن طريق أدوات الدفع الآلي) وحسابات الاستثمار (حسابات التوفير وحسابات الاستثمار) والخدمات (بطاقة الدفع الإلكتروني " آمنة " وخزانات الأمانات " أمان ") كما يوفر مجموعة من الخدمات المصرفية الأخرى التي تتضمن: أجهزة الصراف الآلي والدفع الآلي المنتشرة في العديد من المناطق الحيوية وخدمات المصرفية عن بعد وخدمة الایمیل " سويفت " وخدمة الدفع عبر الانترنت.

1 دير سعاد و اكن نجاة، مرجع سابق، ص 61

2 عدنان محيريق، التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 10، العدد

02، جامعة الوادي، ص66.

المبحث الثاني: الصيرفة الإسلامية وفقا للنظام 02-20

جاء النظام 02-20 الملغي لنظام لنظام 02-18 الخاص بالصيرفة التشاركية. ينص هذا النظام على تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية يضم 23 مادة تنص المادتان (1 - 2) على تعريف الصيرفة الإسلامية والعمليات البنكية وتحديد شروطها والمادة (3) فتضم الجانب التنظيمي للبنوك والمؤسسات التي ترغب في تقديم المنتجات الصيرفة الإسلامية أما المواد (4 - 5 - 6 - 7 - 8 - 9 - 10 - 11 - 12) فإنها تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ومفهوم الصيغ، أما المواد (13 - 14 - 15 - 16) فهي تنص على القواعد والشروط التي يجب أن تتقيد بها البنوك والمؤسسات التي تريد تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى المطالب التالية:

➤ **المطلب الأول: تعريف وأهداف النظام 02-20.**

➤ **المطلب الثاني: عمليات وشروط ممارسة الصيرفة الإسلامية على ضوء النظام 02-20.**

المطلب الأول: تعريف وأهداف النظام 02-20

ظهر هذا النظام يحمل في مواده العديد من الشروط والقواعد من أجل تحقيق عدة أهداف مرجوة، في هذا المطلب يتم التعرف على هذا النظام وأهم أهدافه.

أولاً: تعريف النظام 02-20

نظام رقم 02-20 مؤرخ في رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 الصادرة في العدد 16 من الجريدة الرسمية من طرف بنك الجزائر المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وذلك من أجل تشجيع وخلق بيئة ملائمة لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر¹.

وقد أُلغى هذا النظام أحكام النظام 02-18 الذي استخدم مصطلح التشاركية بدلا من الصيرفة الإسلامية واتباع هذا النظام التعليمية 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية².

1 العرابي مصطفى و طروبيا ندير، توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق و متطلبات النجاح في ضوء النظام 02-20، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة طاهري محمد - بشار جامعة أحمد دراية - أدرار، الجزائر، 2020 ص 256.

2 ميلود بن ححو، قراءة أحكام النظام 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية- و التعليمية 03/20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و المحددة للإجراءات و الخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، العدد 1، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2020 ص 86.

يمكن القول أن النظام 02-20 في مواده الأولى صريح وشامل حيث كانت استخدام مصطلح الصيرفة الإسلامية أفضل من النظام الملغى 02-18 الذي وظف مصطلح الصيرفة التشاركية.

ثانيا: أهداف النظام 02-20

بالاعتماد على نص المادة الأولى من النظام 02-20 فإنه يهدف إلى تحقيق ما يلي¹:

- ✓ تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.
- ✓ تحديد العواقب القواعد المطبقة عليها.
- ✓ تحديد شروط ممارسة العمليات المصرفية الإسلامية من قبل البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر.
- ✓ تحديد شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر.

المطلب الثاني: عمليات ومنتجات الصيرفة الإسلامية وشروط ممارستها وفق النظام 02-20

هذا النظام نص في مواده على عمليات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، ووضع شروط وقواعد يجب على البنوك والمؤسسات المالية التقيد بها.

أولاً: عمليات ومنتجات الصيرفة الإسلامية في النظام 02-20

حددت المادة 04 من النظام 02-20 ثماني عمليات بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار. لقد تم زيادة عملية واحدة عما كان منصوص عليه في المادة (02) من النظام 02-18 وهي صيغة الودائع في حسابات الاستثمار، بالإضافة إلى أن الصيغ جاءت معرفة في المواد النظام 02-20 على عكس النظام 02-18 الذي لم يتم بتعريفها.

يمكن تقسيم عمليات الصيرفة الإسلامية إلى ثلاث مجموعات أساسية بناء على أهم الخصائص المشتركة والمرتبطة بموضوعها و هي :

- ❖ عمليات الصيرفة الإسلامية لتمويل الاستثمار
- ❖ عمليات الصيرفة الإسلامية لتمويل اقتناء الأصول
- ❖ عمليات الصيرفة الإسلامية المبرمة مع العميل المودع².

1 بوحضر رقية، دراسة تحليلية للنظام 02-20 الخاص بشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر و عوامل تطويرها على ضوء التجربة الماليزية، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، ، 2021 ص 413.

2 بلقاسمي سليم، عمليات الصيرفة الإسلامية على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 02-20 مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة بن خدة بن يوسف، الجزائر، 2020 ص 96.

1) عمليات الصيرفة الإسلامية لتمويل الاستثمار

تشمل أربع صيغ إسلامية تتمثل في المشاركة والمضاربة، الاستصناع والسلم وهي العمليات الواردة على الاستثمار أو الصناعة أو العمل.

أ) صيغة المشاركة

عرفها النظام 02-20 في المادة (6) على أنها "عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة أو في مشروع أو عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح"¹.

ب) صيغة المضاربة

عرفت في المادة (7) من النظام 02-20 على أنها "عقد يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية المسمى \geq مقرض الأموال \leq رأس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح"².

ج) صيغة السلم

عرف في المادة (09) من النظام 02-20 على أنه "عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة التي تسلم له آجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي"³.

د) صيغة الاستصناع

عرفه النظام 02-20 في المادة (10) على أنه "عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر أو بشراء لدى مصنع سلع ستصنع وفقا لخصائص محددة و متفق عليها بين الأطراف بسعر ثابت ووفقا لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقا بين الطرفين"⁴.

2) عمليات الصيرفة الإسلامية لتمويل اقتناء الأصول.

تشمل هذه المجموعة صيغتين تتمثلان في المرابحة والإجارة.

1 المادة (06) من النظام 02-20 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص 33.

2 المادة (07) من النظام 02-20 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص 33.

3 المادة (09) من النظام 02-20 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص 34.

4 المادة (10) من النظام 02-20 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص 34.

أ) صيغة المرابحة

حسب المادة (05) من النظام 02-20 فالمرابحة هي "عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا وفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين"¹.

ب) صيغة الإجارة

عرفتها المادة (08) من النظام 02-20 هي "عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية المسمى \geq المؤجر \leq تحت التصرف الزبون المسمى \geq المستأجر \leq وعلى أساس الإيجار سلعة منقولة أو غير منقولة يملكها البنك أو المؤسسة المالية لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد"².

3) عمليات الصيرفة الإسلامية المبرمة مع العميل المودع رب المال

هذه المجموعة تخص كلا من حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار

أ) صيغة حسابات الودائع

حسب النظام 02-20 في المادة (11) عرفت صيغة حسابات الودائع على أنها "حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد وكيانات مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معين عند الطلب أو حسب شروط متفق عليها مسبقا"³.
من أنواع حسابات الودائع: الحسابات الجارية وحسابات الادخار أشارت اليهم التعليمات 03-20 في المواد (51 - 52).

ب) الودائع في حسابات الاستثمار

عرفها النظام 02-20 في المادة (12) بأنها "توظيفات لأجل تنترك تحت تصرف البنك من طرف مودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح"¹.

1 المادة (05) من النظام 02-20 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص 34.

2 المادة (08) من النظام 02-20 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص 34.

3 المادة (11) من النظام 02-20 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص 34.

أنواع الودائع في حسابات الاستثمار

و هي نوعان²:

➤ **الودائع في حسابات الاستثمار المطلقة:** هي الودائع الموضوعة في إطار عقد المضاربة، دون أي

قيود خاصة على البنك فيما يتعلق باستخدام هذه الودائع.

➤ **الودائع في حسابات الاستثمار المقيدة:** هي الودائع التي يجب طبقا للاتفاق المبرم بين الطرفين أن

تحترم الشروط التي يطلبها المودع فيما يتعلق باستخدام هذه الودائع.

هذه الصيغ جاءت في التعليمات 03/20 من المادة (3) إلى (60) وتم تعريفها ووضع شروطها

وأنواعها.

لقد جاءت أغلب التعريفات منضبطة وفق أحكام الشريعة الإسلامية باستثناء صيغة المضاربة،

فمصطلح \geq مقرض الأموال \leq يتناقض مع مفهوم المضاربة الفقهية، لأن الإقراض يكون متبوعا بضمان رأس

المال أما المضاربة الفقهية فلا يضمن فيها المضارب رأس المال إلا بالتعدي والتقصير.

ومن وجهة نظر خاصة فإن النظام 02-20 قام بتحديد عمليات ومنتجات الصيرفة الإسلامية و

إعطاء مفهوم لها بالإضافة إلى شروطها و أنواعها في التعليمات 03-20 وهو شيء إيجابي للصيرفة

الإسلامية حتى تستطيع البنوك الإسلامية تقديم خدمات جيدة وجذب عملاء أكثر إلى أن حصر الصيغ في

ثمانية صيغ فقط وعدم وضع جميع الصيغ الإسلامية مثل المزارعة والمساقاة التي تناسب العمل الفلاحي في

الجزائر كما ان حصر الصيغ يؤثر سلبا على الصيرفة الإسلامية.

1 المادة (12) من النظام 02-20 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة

بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020،

ص 34.

2 المادة (55) من التعليمات 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020، المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية المحددة

للإجراءات و الخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، صادرة عن بنك الجزائر، 2020، ص 21.

ثانياً: شروط ممارسة الصيرفة الإسلامية في النظام 20-02

أشارت بعض مواد النظام 20-02 عن إمكانيه ممارسة الصيرفة الإسلامية لدى البنوك والمؤسسات المالية عن طريق شبابيك تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية في المواد (13 - 14 - 15 - 16) و فيها نجد قواعد وشروط يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية التقيد بها حيث يجب على المؤسسات تقديم طلب ترخيص ويسبق هذا الطلب الحصول على شهاده المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية والذي جاء عكس النظام 20-18 حيث نص في المادة (04) الحصول على الترخيص المسبق ثم يلحقه الحصول على شهادة مطابقة المنتجات لأحكام الشريعة الإسلامية، وحسب رأينا الشخصي فإن المشرع يعني كان على صواب في تغيير المادة فمن الأفضل الحصول على شهادة المطابقة والتأكد من صحة المنتجات وتطابقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ثم الحصول على الترخيص.

1) الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية

لا يمكن للبنك أو المؤسسة المالية الراغبة في طرح منتجات الصيرفة الإسلامية ضمن عملياتها البنكية المقدمة للجمهور مباشرة نشاطها إلا إذا حازت على موافقة الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية¹.

هذا ما نصت عليه المادة (14) من النظام 20-02: " قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تسلم له من طرف الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية². إذا ينبغي الحصول على شهاده المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية قبل تقديم طلب الترخيص بحيث تصبح الشهادة جزء من الطلب المقدم وتكون مسلمة من طرف الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية³.

2) إنشاء الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

تم انشاء الهيئة بموجب القرار 20-01 الصادر من المجلس الاعلى حيث تنص المادة (01) منه "تتأسس على مستوى المجلس الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية ويشار لها في هذا المقرر بالهيئة¹".

1 عبد النور نوي، الصيرفة الإسلامية وفق أحكام النظام 20-02، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 01 جامعة خميس مليانة 2021، ص 413.

2 المادة (14) من النظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص 34.

3 عبد العزيز قادري و عبد الحميد سويدي، النظام القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2021، ص 19.

نشأت هذه الهيئة 01/04/2020 من طرف المجلس الإسلامي الأعلى ومن أبرز مهام هذه الهيئة حسب المادتين (1 - 2) من المقرر 01-20 ما يلي²:

✓ تقويم مدى مطابقة المنتجات التي تعرضها الجهات الرسمية والبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة لأحكام الشريعة الإسلامية وإصدار شهادة لذلك.

✓ مراجعة عقود وصيغ التمويل ومختلف المعاملات المالية الإسلامية التي اعتمدها هيئات الرقابة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية بخصوص مدى التزامها بالأحكام الشرعية.

✓ البحث عن حلول لكل الاشكالات العملية التي تطرح بمناسبة تطبيق أية صيغة أو منتج مصرفي أو مالي إسلامي، سواء بسبب عدم الوضوح أو التعارض مع صيغ أو منتجات أخرى، أو التعارض مع دليل شرعي.

للحصول على شهادة المطابقة الشرعية فإن البنك أو المؤسسة المالية التي تعتمد تسويق المنتجات المصرفية الإسلامية تقدم ملفا يتم ايداعه لدى مكتب رئيس الهيئة يتكون من³:

• طلب رسمي للحصول على شهادته المطابقة الشرعية للمنتج والإجراءات العملية الخاصة بتسويقه والعقود والصيغ المطلوب تقويمها.

• المستندات التعاقدية المتعلقة بتنفيذ المعاملة.

• الإجراءات المالية والإدارية والتنظيمية والتقنية المكتوبة التي تمكن من التحقق من الفصل بين المعاملات المصرفية الإسلامية والمعاملات المصرفية التقليدية في البنوك والمؤسسات المالية التي تعرف هذه المنتجات عبر شبائيك متخصصه وغيرها.

• أي معلومات أو وثائق تراها الهيئة ضرورية لإصدار التصريح بالمطابقة الشرعية للمنتج.

يوجه طلب الحصول على شهادته المطابقة الشرعية إلى رئيس الهيئة لإبداء الرأي الشرعي فيه وإصدار شهادة المطابقة الشرعية مما يعني أن رئيس المجلس الإسلامي الأعلى هو الذي يتراأس هذه الهيئة وتقوم بدراسة الملف وتقديم تقريراً تقويمياً حول مدى مطابقة المنتجات والإجراءات العملية والعقود ذات الصلة لأحكام الشريعة الإسلامية واقتراح التعديلات اللازمة عند الاقتضاء، وتصدر الهيئة رأياً في شكل شهادة المطابقة الشرعية النهائية أو المشروطة أو بعدم المطابقة في أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع الملف ويكون رأياً ملزماً لهيئات الرقابة الشرعية التي تنشئها البنوك والمؤسسات المالية⁴.

1 المادة (01) من المقرر 01-20 المؤرخ في 07 شعبان 1441 الموافق لـ 01 أبريل 2020، المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المصرفية الإسلامية الصادر عن المجلس الإسلامي الأعلى، ص 02.

2 المادة (02) من المقرر 01-20 المؤرخ في 07 شعبان 1441 الموافق لـ 01 أبريل 2020، المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المصرفية الإسلامية الصادر عن المجلس الإسلامي الأعلى، ص 02.

3 عبد العزيز قادري و عبد الحميد سويدي، مرجع سابق، ص 22.

4 عبد النور نوي، مرجع سابق، ص 415

3) إنشاء هيئة الرقابة الشرعية

نصت عليها المادة (15) من النظام 02-20 حيث يتوجب على البنك في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية أن ينشئ ضمن هيكله هيئة متخصصة في الرقابة الشرعية تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة¹.

مهام هيئة الرقابة الإسلامية

تتمثل مهام هيئة الرقابة الإسلامية في²:

- المساهمة في تطوير منتجات جديدة و إعداد نماذج العقود المتعلقة بها وكذا الاطلاع على الحملات الإشهارية للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.
- التعرف على المخاطر الشرعية المحتملة الوقوع بالنسبة لعملياتها و أنشطتها.
- تدريب وتكوين الكوادر للمؤسسة حول فلسفة عمل البنوك الإسلامية و منتجاتها.
- الجواب على استفسارات عملاء المؤسسة و أعوانها.

المطلب الثالث: تقييم النظام 02-20

أتى النظام 02-20 بعدة مواد تحمل هذه المواد مجموعة من القوانين والشروط التي يجب على المؤسسات والبنوك التقيد بها كما جاءت هذه المواد بإيجابيات للصيرفة الإسلامية إلا أنها تحمل عدة نقائص يجب على المشرع الجزائري إدراكها.

إيجابيات ونقائص نظام 02-20³

1) إيجابيات نظام 02-20

- يعتبر أول نص قانوني يتكلم عن الصيرفة الإسلامية في الجزائر وهذا مكسب كبير لهذه الصناعة وخطوة هامة في سبيل توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- عالج هذا النظام قضية شبابيك الصيرفة الإسلامية من جميع جوانبها، سواء الشرعية أو المنتجات المرخص لها تقديمها والآليات التي يتم بموجبها ضمان الاستقلالية المالية والإدارية لهذه الشبابيك، كما حدد معالم ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ورفع الكثير من الشبهات والغموض الذي يحوم حول هذه الشبابيك، حيث ساهم في خلق الثقة في نفوس العملاء

1 المادة (15) من النظام 02-20 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص 34.

2 محمد لعناني و أسماء حوفاني، مدى التزام نظام الصيرفة الإسلامية بمبادئ العمل المصرفي الإسلامي دراسة تحليلية للنظام 02/20، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02 جامعة الشهيد حمة لحظر - الوادي 2020، ص 133.

3 بوحيزر رقية، مرجع سابق، ص 417-418

للتعامل معه.

➤ إن تأسيس الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء بالإضافة إلى وجود هيئة شرعية في كل بنك إسلامي

يضيفان مزيدا من الثقة والطمأنينة للمدخرين حول مشروعية المنتجات المالية الإسلامية.

➤ ألح هذا النظام على ضرورة استقلالية الشبايبك الإسلامية إداريا ومحاسبيا وماليا عن الهياكل الأخرى للمصرف التقليدي، باعتبار أن الاستقلالية أمر ضروري شرعا للتحوط من شبهة اختلاط أموال الصيرفة الإسلامية بالأموال الربوية للمصرف.

(2) نقائص نظام 20-02

➤ استخدام بعض المصطلحات في صلب النص خاصة بالصيرفة التقليدية، مثل تعريف المضاربة في المادة (7) حيث سمي رب المال بمقرض الأموال

➤ صيغ اقتسام الربح والخسارة وهي المضاربة والمشاركة: لم يشر إلى اقتسام الربح والخسارة بل تكلم

عن اقتسام الربح فقط.

➤ لم يشر إلى قضية رأس المال التي تبدأ به البنوك التقليدية نشاطها وطبيعته القانونية أو مصدره

وحتى إذا كان هذا الأمر قد ترك بين الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية والبنوك

المعنية بفتح شبايبك.

➤ هذا النظام لم يشر إلى العلاقة بين هذه الشبايبك وبنك الجزائر، وهو ما يعني أنها ستخضع لما هو

معمول به في قانون النقد والقرض في مختلف المجالات سواء النسب الاحترازية أو أدوات السياسة

النقدية كالبنوك الإسلامية الأخرى، وهذا يعني أن شبايبك ستواجه نفس مصاعب البنوك الإسلامية.

➤ يتكلم هذا النظام عن الصيرفة الإسلامية كأنها كيان معزول، غير أنها من المفروض أنها خطوة

تتبعها خطوات أخرى أهم وأكبر، لأن المالية الإسلامية ليست البنوك الإسلامية فقط بل توجد مجالات

أخرى مكتملة كالصكوك والأسهم والتأمين التكافلي بالشكل الذي يساهم ويوفر البيئة المناسبة لنشاط

الصيرفة.

➤ لم يفصح النظام عن الهيكل التنظيمي للهيئة العليا للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية من جوانب

عدة.

➤ تضيق عمل هيئة الرقابة الشرعية، وحصره في مراقبة وضمان تطبيق الآراء بالمطابقة التي تصدرها

الهيئة العليا يؤثر سلبا على مستقبل الصناعة المالية الإسلامية.

➤ أغفل هذا النظام أن ينص على ضرورة تزويد العملاء بكيفية إجراء العمليات واحتساب العمولات

والتسعيرات، مما يؤثر على شفافية البنوك والمؤسسات المالية.

المبحث الثالث: مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

راهنّت الحكومة الجزائرية منذ 2020 على تفعيل قطاع الصيرفة الإسلامية للمساهمة في احتواء السوق الموازية، وبحثاً عن مصادر تمويل بنكية جديدة لتعزيز موارد الخزينة العمومية، على خلفية تراجع أسعار النفط حينها، إضافة إلى آثار الانكماش الاقتصادي لجائحة كورونا.

المطلب الأول: مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

بعد قرابة أربع سنوات من إطلاق الصيرفة الإسلامية في أوت 2020، شهد سوق الصيرفة الإسلامية في الجزائر انتعاشاً معتبراً، بعدما باتت المؤسسات والمصارف تستقبل طلبات من العملاء سواء الأفراد أو المؤسسات الراغبين في التعامل بهذه الصيغة البنكية واقتناء المنتجات المتوفرة. وسجل سوق منتجات الصيرفة الإسلامية منحى تصاعدي خلال السنوات الأخيرة بعد تزايد الطلب والعرض المتنوع للمنتجات والخدمات وقد فاق إجمالي الموارد المحصلة إلى نهاية 2023، ما قيمته 800 مليار دينار.

تشير التقديرات الإحصائية إلى أن حصة الودائع في إطار الصيرفة الإسلامية مقارنة بإجمالي الودائع لدى البنوك ارتفعت بأربعة أضعاف خلال سنة 2023 مقارنة بسنوات سابقة مع تقدير مجموع موارد محصلة فاقت 800 مليار دينار جزائري في وقت سجل فيه التأمين التكافلي الذي أطلق سنة 2021 نمواً خلال السداسي الأول من 2023 بنحو 77 % الذي فاق رقم أعماله 93 مليار دينار إلى نهاية سبتمبر 2023، علماً أن رقم أعمال التأمين التكافلي قدر إلى نهاية 2022 بنحو 48.4 مليون دينار¹.

في السياق نفسه بدأت منظومة الصيرفة الإسلامية تبرز استقلالية للأموال المودعة في حسابات إسلامية مقارنة بالمنظومة الكلاسيكية مع استحداث مديريات خاصة للصيرفة الإسلامية وإقامة شبائيك للصيرفة الإسلامية ووكالات حصرية للصيرفة الإسلامية فضلاً عن نشاط بنوك تعتمد حصراً للصيرفة الإسلامية، على خلفية تكريس التعاملات البنكية الموافقة للشريعة، وفقاً لما يتضمنه القانون النقدي والمصرفي، الذي يضمن فصل الأموال المطابقة للشريعة عن الأموال الكلاسيكية.

وتشير تقديرات بنك الجزائر أن 12 بنكا من مجموع 20 بنكا توفر منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية. من جانب آخر أبان بنك الجزائر عن إحصاء 1626 وكالة بنكية من بينها 1226 وكالة بنكية عمومية و400 وكالة للبنوك الخاصة. وبمجموع الوكالات البنكية فإن هنالك 69 وكالة موجهة حصراً للصيرفة الإسلامية نهاية 2022 مقابل 58 وكالة نهاية 2021.

وضمت البنوك العمومية 10 وكالات موجهة للصيرفة الإسلامية نهاية 2022، بينما تحصي البنوك الخاصة 59 وكالة منها 54 بالنسبة لبنكين متخصصين في مجال الصيرفة الإسلامية وخمس وكالات بالنسبة للبنوك التجارية. وشهدت عملية الانتشار سنة 2023 توسعاً أكبر بحيث فاق عدد الشبائيك للصيرفة الإسلامية التي تم افتتاحها خلال 2023 نحو 67 شباكاً بمجموع يفوق 107 شبائيك.

1 حفيظ صواليلي، هل نجحت الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟ الموقع الإلكتروني الخبر، تاريخ الاطلاع: 2024-05-25

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للصيرفة الإسلامية في الجزائر

وقد أشارت معطيات وإحصائيات قدمتها جمعية البنوك والمؤسسات المالية إلى أن سوق منتجات الصيرفة الإسلامية قد شهدت تطورا معتبرا وبشكل خاص بعد زيادة الطلب والعروض المتنوعة للمنتجات والخدمات المقترحة من طرف 12 مؤسسة مصرفية عمومية وخاصة. وقدرت قيمة ودائع الصيرفة الإسلامية بالبنوك والمؤسسات المالية العمومية والخاصة بأكثر من 800 مليار دينار جزائري حُصّلت عبر ما يفوق 600 نقطة بيع ما بين وكالات مخصصة ونوافذ إسلامية على مستوى الوكالات الكلاسيكية عبر الوطن.

ومنذ صدور الإطار المسير للصيرفة الإسلامية في الجزائر في سنة 2020، والمتمثل في النظام 02-20 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والتعليمة 20-03 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية المحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها عرفت سوق منتجات الصيرفة الإسلامية انتعاشا ناهيك عن صدور القانون النقدي والبنكي الجديد في شهر جوان الماضي الهدف منه تعزيز الإطار القانوني لقطاع الصيرفة الإسلامية عن طريق إنشاء البنوك المتخصصة للمنتجات الإسلامية.

و فيما يلي جداول توضح تمويلات بنكي البركة و السلام حسب صيغ التمويل لسنة 2020.

النسبة %	مبلغ التمويل (مليار د ج)	الصيغة
15.36	23.5	المرابحة
44.18	67.6	الاجارة
0.63	0.96	الاستصناع
14.18	21.27	السلم
0.23	0.35	المشاركة
25.36	38.8	المضاربة
100	153	المجموع

المصدر: سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر - دراسة تقييمية عامة، ط1، ألفا للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2022.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المربحة هي نسبة قليلة بـ 15.36% مقارنة بالبنوك الأخرى فمن الشائع أن المربحة فيها تكون مرتفعة، كما نلاحظ أن نسبة المساومة 25.36% و نسبة الاجارة 44.18% و هي نسب كبيرة و ذلك راجع للطلب المرتفع عليها، و هناك نسبة معقولة بالنسبة للسلم إذ تصل نسبته إلى 14.18% مقابل نسبة للضعيفة لكل من الاستصناع و المشاركة.

جدول (2) : تمويلات بنك السلام حسب صيغ التمويل لسنة 2020		
النسبة %	مبلغ التمويل (مليون د ج)	الصيغة
0.08	80	المرابحة
20	20343	البيع لأجل
12.5	12720	البيع بالتقسيط
15.5	15752	الاجارة
39.86	40573	السلم
5.8	5896	الاستصناع
5.2	5294	المضاربة
1.09	1114	المشاركة
100	101772	المجموع

المصدر: سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر - دراسة تقييمية عامة، ط1، ألفا للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2022.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السلم هي أعلى لصيغ التمويل في بنك السلام و بنسبة نسبة 39.86% ثم تليه نسبة البيوع بـ 32.5% إلا أن المرابحة فيه قليلة إذ سجلت نسبة 0.08% أما باقي الصيغ فهي تمثل تسب قليلة عدا نسبة الإجارة المقدرة بـ 15.5% فهي تعتبر نسبة مقبولة. و منه نلاحظ أن البنك هنا يطبق البيع لأجل في التجارة الخارجية و البيع بالتقسيط لتمويل السلع الاستهلاكية و ذلك لتغطية نسب المرابحة.

المطلب الثاني: شروط و متطلبات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

يتطلب نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر مجموعة من الشروط الواجب توفرها بعضها يتعلق بالجانب القانوني من تشريع و تنظيم و تعديل للقوانين السارية، و البعض منها متعلق بالجوانب الفقهية التي تعطي المصادقية الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية المقدمة، و عوامل أخرى مرتبطة بحوكمة العمليات المصرفية، و الاهتمام بتكوين المورد البشري بالتنسيق مع الجامعات والمعاهد¹.

1 بن قايد الشيخ و عبادة عبد الرؤوف، تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر و متطلبات تطويرها، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01 جامعة غرداية 2022، ص 167-168.

- (1) إصدار قانون يعدل ويتم قانون النقد والقرض: يتضمن مواد أساسية تقن جميع المعاملات الإسلامية المعتمدة لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية أو لدى الشبايك الإسلامية حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار عند إصدار مثل هذه التعديلات أن تكون قابلة للتطبيق على أرض الواقع من جهة ولها مرونة تتكيف مع تغير الظروف الاقتصادية للبلاد من جهة أخرى.
- (2) إعادة ضبط وتنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي: يتعين بلورة تصور لصياغة علاقة جديدة خصوصا في ظل تنظيم الجديد 20-02 بما يلائم ويتكيف مع طبيعة هذه المصارف التي تختلف وتتميز في نشاطها مع البنوك التقليدية، وبالتالي يتحتم على البنك المركزي أن يراجع بعض القوانين التي تنظم العلاقة بينهما.
- (3) سياسة السقوف الائتمانية: تعتبر سياسة السقوف الائتمانية المفروضة من طرف البنوك غير ملائمة لطبيعة عمل المصارف الإسلامية وتضر بها أكثر من المصارف التقليدية لأن هذه الأخيرة تقوم بإيداع فائض السيولة عندها لدى المصارف الأخرى مقابل فوائد معينة عكس المصارف الإسلامية التي تتضرر بفعل بقاء الأموال مجمدة لديها.
- (4) إصدار قانون خاص بالصكوك الإسلامية: بالنظر الى تجارب بعض الدول من خلال إصدار قوانين في مجال تطبيق الصكوك في أنظمتها المالية كدولة ماليزيا (1983) الأردن (2012) تونس (2013) السودان (1995) يمكن للجزائر أن تستفيد من التجارب السابقة بهذه الدول خصوصا التجربة الماليزية من أجل إدماج وتطبيق الصكوك في النظام المالي الجزائري وإنعاش السوق المالي الذي يعاني من ركود شديد.
- وعلى غرار الكثير من الدول التي تحوز أنظمتها المالية على إطار قانوني وتشريعي للصكوك يجب على الجزائر مواكبة التطور السريع في مجال ابتكار الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها المالية المتنوعة، وذلك بإصدار قانون خاص لتطبيق وتداول الصكوك الإسلامية في بورصة الجزائر وهذا تحقيقا لعدة أهداف منها تنشيط هذه البورصة التي بقيت شبه ميتة منذ إنشائها في التسعينات من القرن الماضي وهذا من خلال وضع قانون خاص بالصكوك الإسلامية وإجراء تعديلات على بعض القوانين مثل القانون التجاري، قانون الضرائب، وتعديل قانون بورصة الجزائر.
- (5) إعطاء أهمية أكبر لقطاع التأمين التكافلي: وفي هذا الإطار تضمن قانون المالية 2020 مادة قانونية متممة للمادة 103 (المادة 103 مكرر) من الامر 95-07 تسمح للشركات باعتماد التأمين التكافلي استجابة لطلبات المتعاملين الراغبين في ممارسة نشاط تأميني متوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية. كما تعزز قطاع التأمين التكافلي بإطار قانوني هام يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر من خلال مرسوم تنفيذي رقم 21 المؤرخ في 23 فيفري 2021.
- (6) التكوين والتأطير: وذلك بإدماج برامج وتخصصات للمالية الإسلامية في المعاهد والجامعات لضمان التكوين المتكامل، مع تأطير ذلك باتفاقيات بين الجامعات والمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

تسمح بإجراء تربيصات وتحسين المستوى لفائدة الطلبة والأساتذة بالإضافة إلى إنشاء مركز أبحاث متخصص في الصناعة المالية الإسلامية يرصد تطوراتها ويتابع تطبيقاتها ومستجداتها على غرار الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (ISRA) في ماليزيا.

المطلب الثالث: العوائق التي تقف أمام الصيرفة الإسلامية في الجزائر¹

من بين أهم المعوقات التي تقف أمام الصيرفة الإسلامية في الجزائر نذكر ما يلي:

❖ **الاكتناز للأموال:** حيث أن تداول السيولة في الجزائر خارج القنوات الرسمية، و يعود ذلك إلى عقلية المجتمع الجزائري الذي يفضل الاحتفاظ بالسيولة النقدية (الاكتناز) دون أن يكون لها عائد على أن يستثمرها في المصارف، بالإضافة إلى فقدان الثقة في الجهاز المصرفي بصفة عامة.

❖ **افتقار المصارف الإسلامية للقوانين التشريعية و التنظيمية:** حيث لم تعرف المصارف الإسلامية أي دعم من طرف السلطات منذ فتح الباب لإنشائها في الجزائر.

❖ **تخلف الأسواق المالية:** فلا تزال الأسواق النقدية و أسواق رأس المال متخلفة من حيث هيكلها، كفاءتها و كذا عدد المتدخلين فيها. بالإضافة إلى غياب الأدوات المالية الإسلامية و غياب سوق مالي إسلامي.

❖ **تعدد و تناقض الأحكام في المسائل الشرعية:** حيث أن الأحكام في العقيدة الإسلامية ثابتة إلى حد كبير غير أن الأحكام في فئة المعاملات كثيرة و متعددة، و هذا ما يضع المواطن الجزائري في حالة تشتت بسبب كثرة الآراء و اختلافها بين فتاوى تتباين بين تحليل بعض المعاملات المصرفية الإسلامية و بين تحريمها عند البعض الآخر.

❖ **ضعف البنية التكنولوجية و ضعف شبكة الأنترنت.**

❖ **ارتفاع الأقساط الضريبية على الأرباح:** حيث تواجه المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام و المصارف الإسلامية بشكل خاص مشاكل الهيكل الضريبي، ففي غالبية الدول الإسلامية و منها الجزائر تفرض ضرائب عالية على عوائد الاستثمار.

اختبار فرضيات الدراسة

من اختبارنا للفرضية الأولى و التي مفادها عرفت الصيرفة الإسلامية في الجزائر تأخرا في ظهورها حتى العام 2020 توصلنا إلى صحة الفرضية نظرا لصدور النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية.

من اختبارنا للفرضية الثانية و التي مفادها جاء القانون 20-02 كمنظم ومؤطر لنظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر توصلنا إلى صحة الفرضية وهذا من خلال مواد التي عرفت منتجات الصيرفة الإسلامية و متطلباتها و هذا ما تطرقنا له سابقا.

1 عبد الحميد بيرم، تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مقال في جريدة البصائر بتاريخ 2022/11/29

من اختبارنا للفرضية الثالثة و التي مفادها للصيرفة الإسلامية في الجزائر عدة مؤشرات كما تتطلب كثيرا من الشروط الواجب توفرها توصلنا إلى صحة الفرضية حيث أن للصيرفة الإسلامية عدة مؤشرات ظهرت جليا في تمويلات قام بها بنكي البركة و السلام خلال الفترة المنصرمة و هذا ما تطرقنا إليه آنفا.

من اختبارنا للفرضية الرابعة و التي مفادها للصيرفة الإسلامية في الجزائر معيقات و جب الحد منها، توصلنا إلى صحة الفرضية حيث أن للصيرفة الإسلامية عدة معيقات منها: افتقار المصارف الإسلامية للقوانين التشريعية و التنظيمية، تخلف الأسواق المالية و تعدد و تناقض الأحكام في المسائل الشرعية هذه النقاط التي تكلمنا عنها في المبحث الثالث من الفصل الثاني.

خلاصة

شهدت الجزائر تأخرا كبيرا في مجال الصيرفة الإسلامية ، خاصة النصوص التنظيمية حيث ظهر أول نص في 2018 النظام 02-18 الذي كان خاصا بالصيرفة التشاركية، حيث قام بوضع تنظيمات وقواعد إلا أنها لم تكن شاملة، ثم وضع النظام 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية للصيرفة الإسلامية الذي ألغى النظام 02-18 حيث جاء أشمل وأعطى للصيرفة الإسلامية قيمة في القانون الجزائري بعد تحليل مواد هذا النظام توصلنا بدراستنا إلى أن المشرع الجزائري من خلال هذا النظام قد وفق إلى حد ما في وضع نظام للصيرفة الإسلامية، حيث قام بتعريف الصيرفة الإسلامية ومنتجات الصيرفة الإسلامية وصيغته، بالإضافة إلى شروط ممارسته، إلا أنه حاز على بعض الاختلالات. و في الأخير نأمل أن يتم مراجعة النظام وتصحيح الهفوات الموجودة فيه وإعطائه مساحة أكبر والعمل على استقلالية الصيرفة الإسلامية استقلالية تامة عن الصيرفة التقليدية.

خاتمة



خاتمة

ختاما يمكن القول أن تبني نصوص تنظيم الصيرفة الإسلامية عرف تأخرا كبيرا في الجزائر، وكانت البداية سنة 2018 ممثلة في النظام 18-02 الملغى الذي جاء مقتضبا في 12 مادة، وشابه الكثير من القصور والاضطرابات، لعل من أهمها عدم اشتراط شهادة مطابقة المنتجات الأحكام الشرعية الإسلامية في ملف الترخيص وجعلها لاحقة عنه غياب النص على هيئات الرقابة الشرعية مع غموض حول الهيئة الوطنية المخول لها منح شهادة مطابقة المنتجات الأحكام الشرعية الإسلامية وغياب التعريف بمنتجات الصيرفة الإسلامية.

وقد جاء النظام 20-02 بنظرة أعم وأشمل وأكثر وضوحًا، وصحح كثيرًا من تلك الأوضاع من خلال مواده التي بلغت 24 مادة، وتمتمته التعليمات 20-03 ب 60 مادة تعنى بمنتجات الصيرفة الإسلامية وآليات تنفيذها.

لا يمكن الزعم بأن هذه النصوص الصادرة مؤخرًا كافية لأنها في النهاية متعلقة بالسماح للبنوك والمؤسسات المالية التقليدية أن تفتح على مستواها شبابيك للصيرفة الإسلامية، والحقيقة أن ما نأمله أبعد من ذلك، وهو التأسيس لصيرفة إسلامية مستقلة عن الصيرفة التقليدية، إما بقانون خاص أو تضمين ذلك في أبواب وفصول قانون النقد والقرض.

بقي أن ننبه إلى أن الصيرفة الإسلامية جزء هام من نظام اقتصادي ومزاياها أبعد من أن تحصى. ذلك أنه كثر الحديث - لاسيما في وسائل الإعلام - أنها سبيل لجلب المدخرات من الأموال الموجودة في السوق الموازية، بشكل يوحي لدى العامة أن الصيرفة الإسلامية ما وجدت إلا لهذا، وهذا غير صحيح، فربما هذا هو الهدف المتوخى والمعلن للسلطات العمومية، ولكنه بدون أدنى شك ليس بالهدف الوحيد.

نتائج

من خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج تمثلت في:

- لدى الصيرفة الإسلامية أهداف تعمل على تحقيقها تتمثل في : الأهداف الاستثمارية، التنمية و الاجتماعية.
- تتطلب الصيرفة الإسلامية العديد من المتطلبات القانونية والإدارية والتنظيمية والتزامها بالضوابط الشرعية.
- يعتمد نظام تمويل المصارف الإسلامية على عدة صيغ منها: المضاربة، المشاركة ، المرابحة.....
- تتمثل المصارف الإسلامية في الجزائر في بنكي البركة و السلام.
- يعتبر النظام رقم 02-20 المؤرخ في رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 الصادرة في العدد 16 من الجريدة الرسمية من طرف بنك الجزائر محددًا للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.
- تمثلت منتجات الصيرفة الإسلامية حسب النظام رقم 02-20 وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار.
- لممارسة الصيرفة الإسلامية حسب النظام رقم 02-20 عدة شروط وجب العمل بها.
- يتطلب نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر مجموعة من الشروط الواجب توفرها.
- هناك بعض المعوقات التي تقف أمام الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

اقتراحات البحث

- ضرورة إنشاء مصارف إسلامية أكثر في الجزائر من أجل النهوض بالنظام المصرفي الإسلامي.
- ضرورة إعادة قراءة المشرع الجزائري لأحكام النظام 02-20 المتضمن العديد من الأخطاء.
- إعادة دراسة مواد النظام 02-20 المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي والتوسيع فيها ليشمل جميع صيغ التمويل الإسلامي.
- التوجه نحو فتح بنوك إسلامية بدل الشبايك مما يشجع الفرد الجزائري أكثر ويزيد من ثقته في شرعية المعاملات التي يقوم بها البنك.
- يجب على المشرع الجزائري وضع قانون يفصل فصلا تاما بين العمل في النواذ الإسلامية والمصارف التقليدية.

أفاق البحث

لقد تناول هذا البحث موضوع الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء النظام 20-02 و لا يمكن اعتباره قد أحاط بكل جوانب الموضوع وهذا ما يفتح المجال للقيام بالعديد من الدراسات من بينها:

- معوقات إنشاء البنوك الإسلامية في الجزائر.
- طرق تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- دور القوانين التشريعية في تسيير النظام المصرفي الإسلامي الجزائري.

فهرس المحتويات



قائمة المحتويات

أ	مقدمة عامة
أ	مقدمة
5	الفصل الأول: الإطار النظري للصيرفة الإسلامية
6	تمهيد
7	المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية
7	المطلب الأول: تعريف الصيرفة الإسلامية
8	المطلب الثاني : خصائص و أهداف الصيرفة الإسلامية
8	أولاً: خصائص الصيرفة الإسلامية
9	ثانياً : أهداف الصيرفة الإسلامية
10	المطلب الثالث : متطلبات الصيرفة الإسلامية
11	أولاً: المتطلبات القانونية و المحاسبية
12	ثانياً: المتطلبات التنظيمية
13	المبحث الثاني: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية
13	المطلب الأول: صيغ المضاربة، المشاركة و المرابحة
15	المطلب الثاني: صيغ السلم، الإجارة و الاستصناع
16	المطلب الثالث: صيغ المزارعة و المساقاة
18	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
18	المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية
19	المطلب الثاني: المقالات العلمية
20	المطلب الثالث: علاقة الدراسات السابقة بالموضوع
22	خلاصة
23	الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للصيرفة الإسلامية في الجزائر
24	تمهيد
25	المبحث الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية في الجزائر
25	المطلب الأول: بنك البركة الجزائري
26	المطلب الأول: بنك السلام الجزائري
28	المبحث الثاني: الصيرفة الإسلامية وفقا للنظام 02-20
28	المطلب الأول: تعريف وأهداف النظام 02-20
28	أولاً: تعريف النظام 02-20

29	ثانيا: أهداف النظام 02-20
29..	02-20	المطلب الثاني: عمليات ومنتجات الصيرفة الإسلامية وشروط ممارستها وفق النظام
29	أولا: عمليات ومنتجات الصيرفة الإسلامية في النظام 02-20
33	ثانيا: شروط ممارسة الصيرفة الإسلامية في النظام 02-20
35	المطلب الثالث: تقييم النظام 02-20
37	المبحث الثالث: مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر
37	المطلب الأول: مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر
39	المطلب الثاني: شروط و متطلبات الصيرفة الإسلامية في الجزائر
41	المطلب الثالث: العوائق التي تقف أمام الصيرفة الإسلامية في الجزائر
41	اختبار فرضيات الدراسة
43	خلاصة
45	خاتمة
46	نتائج
46	اقتراحات البحث
47	آفاق البحث
49	فهرس المحتويات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ